مقدمة الجامع لأحاديث الأحكام

وبيان شيء من عللها

قواعد وفوائد

من منهج أئمة الحديث المتقدمين

في الحكم على الراوي والرواية

جمعه

د/ وليد بن عبدالرحمن الحمدان

عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود

محفوظة
جميع الحقوق

الطبعة الأولى
١٤٤١ هـ

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

روىٰ أبو القاسم اللاّلكائي من طريق يحيىٰ بن سُليم عن أبي حيّان البصري، سمعت الحسن البصريّ يقول: **لا يصلُح قولٌ إلا بعمل، ولا يصلح قولٌ وعمل إلا بنيّة، ولا يصلح قولٌ وعمل ونيّة إلا بمتابعة السّنة.**

وخرّجه من طريق ورقاء بن إياس عن سعيد بن جبير نحوه.

«شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ٥٧»

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام علىٰ البشير النذير والسراج المنير نبينا محمد عليه أفضل الصلاة وأزكىٰ التسليم، وعلىٰ أزواجه الطاهرات أمهات المؤمنين وعلىٰ آله وصحبه ومن اهتدىٰ بهديه واستن بسنته إلىٰ يوم الدين؛ أما بعد:

فهذا كتابٌ جمعت فيه ما استطعت من أحاديث الأحكام والآثار المروية فيها مع الاعتناء بأقوال الأئمة المتقدمين في بيان عللها وصحيحها من ضعيفها.

وقد وضعت بين يدي الكتاب [مقدمات] اشتلمت علىٰ جملة من القواعد والفوائد التي تتعلق بمنهج أئمة الحديث المتقدمين في توثيق الراوي وتقوية الرواية أو تضعيفهما، كنت قد جمعته لنفسي ثم رأيت نشره لتعمَّ فائدته، ولهذا لم أعزُ كل فقرة من فقراته إلى مصدرها وإنما أشير إلىٰ المصادر علىٰ وجه الإطلاق، فغالب ما فيها مما لم أعزه إلى مصدره هو من شرح علل الترمذي لابن رجب الحنبلي (طبعة السامرائي) ومن فوائد مجالس الشيخ العلامة المحدث: عبد الله بن عبد الرحمن السعد -حفظه الله ورعاه- من شرحه علىٰ جامع الترمذي والمحرر عام ١٤١٧-١٤١٨ في جامع علي بن المديني بالرياض ومن غيرها.

ومن تأمل منهج المتقدمين في الحكم علىٰ الأسانيد والمتون، وعلمهم الراسخ المتين، رأىٰ في ذلك أنهم علىٰ سبيل مقيم وصراط مستقيم فأحاديث الثقات الأثبات يُشبه بعضها بعضًا، ويصدق بعضها بعضًا، ليس فيها اضطراب ولا غرابة، ولا تختلف عما دلَّت عليه نصوص الشرع وأصوله، بل المنهج واضح والطريقة مستقيمة، فلا شذوذ ولا اعتلال، ولا انحراف ولا اختلال،

وهذا من أعظم المنن الإلهية والمنح الربانية لهذه الأمة وهو من حفظ الله لها، وعندما يبتعد الباحث عن أقوالهم ونهجهم في نقد النصوص تثور عليه إشكالات وتُفْتَحُ عليه أبوابٌ من الشذوذات، بينما تجد الأئمة المتقدمين قد كفوه عناءها وكشفوا ستارها، وساروا علىٰ الجادة السَّوية فالموفق من لزم جادتهم واقتدىٰ بهم.

وختامًا أسأل الله القدير أن يشملني بعفوه وأن يكتب لي النضارة وحسن القصد في طلب مرضاته، وأن ينفع به كل من اطلع عليه وابتغىٰ جميل نفعه، فما وجدت فيه من صواب فمن تيسير الله وتوفيقه وما وجدت فيه من خلل فسد خلته وابذل لمحبك نصيحته جعلني الله وإياك من أهل مرضاته وخوفه ورجائه.

وصلىٰ الله وسلم علىٰ نبينا محمد

كتبه

د. وليد بن عبدالرحمن الحمدان

عضو هيئة التدريس بقسم الدراسات الإسلامية

كلية التربية - جامعة الملك سعود

المقدمة الأولى

- ١ -

من خير من أجاد وأفاد في توضيح منهج المتقدمين في نقد الأسانيد والمتون وإظهار معالمه وجمع شتاته وهو علم من أعلامه الإمام/ عبدالرحمن ابن رجب الحنبلي رَحِمَهُ اللَّهُ، والتي يدرك القارئ في مصنفاته عنايته بمنهج السلف والأئمة المتقدمين وفقههم وحكمهم علىٰ الأسانيد، وقد رسم معالم هذا المنهج ورقمه في كتابه الرائع الرائق: «شرح علل الترمذي» وأحكم تطبيقاته في «شرحه لصحيح البخاري» و«شرح جامع الترمذي» وهذا الأخير مفقود إلا وريقات منه، وشرحه للبخاري إنما هو لقطعة منه فلم يكمله، وإلا لكان من العجائب.

- ٢ -

ومن أعلامه الإمام محمد بن أحمد بن عبدالهادي الحنبلي صاحب كتاب «تنقيح التحقيق»، والإمام الحازمي صاحب كتاب «الاعتبار في الناسخ والمنسوخ من الآثار». ومنهم إمام الشافعية وناصر مذهبهم بالحجة والبرهان: أحمد بن الحسين البيهقي صاحب كتاب «السنن الكبرىٰ» و«الخلافيات». والإمام ابن دقيق العيد وغيرهم.

- ٣ -

ومن أعلامه إمام الحديث والعلل العالم الكبير: علي بن عمر الدارقطني صاحب كتاب «السنن» و«العلل» الذي لم يصنف في فنه مثله، وابن عدي صاحب كتاب «الكامل»، والعقيلي صاحب كتاب «الضعفاء».

- ٤ -

ومن أعلامه الإمام الترمذي صاحب كتاب «الجامع» وكتاب «العلل» وقد استقىٰ ذلك من إمام الدنيا في الحديث/ محمد بن إسماعيل البخاري. فالترمذي من أخص طلابه، وأخذ علم العلل عنه، والبخاري قد استقاه من شيخه الإمام/ علي بن المديني، وكان عظيم الشأن في هذا الباب واشتهر عن البخاري قوله: ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند ابن المديني.

- ٥ -

ومن هؤلاء الأعلام الإمام أحمد بن حنبل وطبقته كأبي حاتم الرازي وأبي زرعة الرازي ويحيىٰ بن معين وغيرهم. ومنهم الطبقة التي سبقت هؤلاء كيحيىٰ بن سعيد الأنصاري ويحيىٰ بن سعيد القطان وعبدالرحمن بن مهدي ومن سبقهم كشعبة بن الحجاج الإمام المقدم في هذا الفن.

- ٦ -

وأول من عرف عنه هذا المنهج إمام التابعين: محمد ابن سيرين، الذي ما عرف له نظير في تتبع الأسانيد والرجال في وقته، وقد روىٰ الإمام مسلم في مقدمة صحيحه عن ابن سيرين قوله: لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا سمّوا لنا رجالكم فينظر إلىٰ أهل السنة فيؤخذ حديثهم، وينظر إلىٰ أهل البدعة فلا يؤخذ حديثهم.

وأسند الدارقطني عن عاصم قال: قال ابن سيرين: لا تأخذوا بمراسيل الحسن ولا أبي العالية، وما حدثتموني فلا تحدثوني عن رجلين من أهل البصرة عن أبي العالية والحسن، فإنهما كانا لا يباليان عمن أخذا حديثهما.

وقال أيضا: أربعة يصدقون من حدثهم فلا يبالون ممن يسمعون: الحسن وأبو العالية وحميد بن هلال، ولم يذكر الرابع وذكره غيره فسماه أنس بن سيرين. انتهىٰ[(١)].

- ٧ -

وقد كان أصحاب رسول الله ﷺ لهم اهتمام كبير بهذا الشأن يوضح ذلك هذه الرواية[(٢)]: عن عروة بن الزبير قال: قالت لي عائشةُ: يا ابن أُختي؛ بلغني أن عبدَ الله بن عمروٍ مارٌّ بِنَا إلىٰ الحجِّ، فالْقَهُ فسائلْهُ، فإنه قد حَمَلَ عن النبي ﷺ علمًا كثيرًا، قال: فلقيتُهُ فساءلتُهُ عن أشياء يذكُرُهَا عن رسولِ الله ﷺ، قال عروةُ: فكان فيما ذَكَرَ أن النبي ﷺ قال: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من الناس** . . . فذكر الحديث، قال عروةُ: فلما حَدَّثتُ عائشةَ بذلك أَعْظَمَتْ ذلك وأنكَرَتْهُ، قالت: أَحَدَّثَكَ أنه سمع النبيَّ ﷺ يقولُ هذا؟! قال عروةُ: حتىٰ إذا كان قابِلٌ قالت له: إن ابن عمرو قد قَدِم، فالْقَهُ، ثم فاتِحْهُ حتىٰ تسأَلَهُ عن الحديث الذي ذكَرَهُ لك في العلم. قال: فلَقِيتُهُ فساءلتُهُ، فذكره لي نحو ما حدَّثني به في مَرَّتِهِ الأُولىٰ، قال عروةُ: فلما أخبرتُها بذلك قالت: ما أحسَبُهُ إلا قَدْ صَدَقَ، أَرَاه لم يَزِدْ فيه شيئًا ولم ينقُصْ.

(١) نصب الراية (١/ ٥١).

(٢) صحيح مسلم (٢٦٧٣).

المقدمة الثانية

أولًا: قواعد منهجية عند المتقدمين في الحكم على الأحاديث والأسانيد والرجال:

الأولىٰ:

«الحكم علىٰ الراوي غالبًا لا يكون حكما مطلقا؛ وإنما يُفصَّلُ في حاله، فقد يختلف الحكم عليه من شيخ لآخر ومن بلد لآخر ومن زمن لآخر».

فالتفصيل في حال الراوي هي طريقة المتقدمين، وذلك بالنظر في حال الرجل وفي حديثه، فلا يطلق الحكم علىٰ الرجل مطلقا بل التفصيل هو الأسلم. فينظر في حاله فقد يكون ثقة في شيخ دون شيخ أو تلميذ دون تلميذ أو بلد دون بلد أوحال دون حال أو زمن دون زمن.

من أمثلته:

- قال ابن القطان: ثلاثة ولوا القضاء فساء حفظهم بالاشتغال عن الحديث: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ، وشريك، وقيس بن ربيع.

- وكذا حفص بن غياث ذكره ابن رجب في شرح العلل.

- ومن ذلك: رواية سماك عن عكرمة قال أحمد: مضطرب الحديث. وعن ابن المديني: رواية سماك عن عكرمة مضطربة. وقال يعقوب: هو في غير عكرمة صالح. قال النسائي: كان ربما لقن، فإذا انفرد بأصل لم يكن حجة لأنه كان يلقن فيتلقن.

فالجرح والتضعيف قد يكون نسبيًّا، فيُجرح في شيخ أو في رواية أو بالنسبة إلىٰ غيره.

وذكر ابن حجر: أن رواية شعبة عنه مستقيمة، لأنه كان لا يأخذ عن شيوخه ما دلسوا فيه ولا ما لقنوا.

- ومن ذلك رواية همام عن ابن جريج أعلّها أبو داود بالنكارة.

- ومن ذلك رواية عكرمة ابن عمّار عن يحيىٰ ابن أبي كثير أعلّها أحمد بالاضطراب قيل: مِنْ يحيىٰ؟ قال: لا من عكرمة.

- ومن ذلك: إسماعيل ابن أويس عن مالك فإن إسماعيل متكلم فيه ولكن ما رواه البخاري في صحيحه عنه هو من صحيح حديث إسماعيل، فإنه أخذ كتبه وقرأها وانتقىٰ منها، حتىٰ إن إسماعيل يقول للبخاري: ما انتقيت منها فضع عليه علامة.

- ومن ذلك حديث هشيم عن شيخه الزهري فهشيم لم يسمع منه إلا في مجلس واحد، وما كتب عنه ضاع، ففيه ضعف عن الزهري وهو عنه مقل.

- ومن ذلك ما يقع عند الاختلاف، فبعضهم أقوىٰ من بعض في شيخ أو تلميذ، ومن أمثلته: ما ذكره عبد الرحمن بن مهدي أن هشيم أثبت في الرواية عن حصين من الثوري وشعبة.

- ومن ذلك حفص ابن غياث فإنه من أثبت الناس في الأعمش.

الثانية:

«كان منهجهم منهجا استقرائيا تحليليا في نقد الإسناد والمتن، فيجمعون الأسانيد والمتون ثم ينظرون في اختلافها، وقد يرجعون سبب اختلاف المتن واضطرابه أو نكارته أو غرابته إلىٰ علة خفية في الإسناد»

فهم يهتمون بجمع الطرق والأسانيد والمتون ويستقصونها، ثم يقومون بتحليل هذه الأسانيد وهذه المتون، فما كان من المتون فيه غرابة أو يعارض أصلًا أو لا يمكن أن يجمع بينه وبين ما دلت عليه أصول الشريعة أو قطعياتها أو ثوابتها، فإنهم يرجعون هذا الاختلاف إلىٰ علة خفية في الإسناد، فينقدون الإسناد بسبب متنه، كأن يكون المتن خالف ما هو أشهر وأقرب إلىٰ الأصول وكان الإسناد فيه من هو مقارب الحديث كابن إسحاق، أو عنعنة من عرف عنه تدليس كقتادة، فلكون الراوي لا تحتمل مخالفته، أو كان ممن يغرب انتقدوا إسناده لعلة في المتن مثل تفرد ابن إسحاق بمتون لا يتابع عليها، بخلاف ما إذا كان الراوي معروفا بإمامته وضبطه ونحو ذلك.

وعكس ذلك تجدهم يصححون إسنادا لكون راويه لم يتفرد به بل متابع عليه، فيتعجب القارئ إذ كيف يصححونه هنا ويضعفونه هناك؟! وهذا موجود عند مسلم في صحيحه في أحاديث جملة من الرواة كابن عجلان ومطر الوراق وغيره، فيقال: أخرج له مسلم في المتابعات، أي الأسانيد التي فيها من جنس هؤلاء الرواة علىٰ هذه الحال، بحيث يكون هذا الراوي تابع غيره ممن هو أشهر منه وأوثق منه، وهؤلاء الرواة أكثر ما يطلق عليهم: صدوق يخطئ أو يهم أو نحو ذلك.

الثالثة:

«كان منهجهم استقرائيا تحليليا في نقد الرجال وتوثيقهم أو تضعيفهم حيث كانوا يجمعون كل ما رواه الراوي ثم ينظرون في مروياته، وما أخطأ فيه وما أصاب وما حفظ منه وما نسي، وينظرون في خطئه إلىٰ جانب صوابه».

وأمثلته كثيرة واسعة مبسوطة في كتب الرجال، وسيأتي له أمثلة في الفوائد.

الرابعة:

«عند جمع الأسانيد والطرق والأوجه التي يتقوىٰ بها الإسناد أو تثبت بها أحاديث هي أصول في أبوابها، فإنهم يعتمدون الأسانيد من المسانيد والسنن والجوامع المشتهرة دون الغرائب».

فالأسانيد التي عرف رجالها وعرفت أحاديثها وأسانيدها ومخارجها هي محل الاهتمام دون الغرائب التي توجد في المسانيد المتأخرة وهي غير مشهورة ولا معروفة عند الأئمة النقاد فهذه لا يتقوىٰ بها إسناد، ولا تثبت بها أحاديث هي أصول في أبوابها.

ففي جملة من أسانيد معاجم الطبراني ومسند البزار والفردوس وابن شاهين والباغندي وكتب ابن أبي الدنيا وغيرهم -وهذه مجرد أمثلة- فيها أسانيد غرائب غير مشتهرة، وربما كان منها إسنادٌ مركبٌ علىٰ متنٍ أو ملفق أو كان من وضع الوضاعين، فمثلها لا يستكثر بها، وستأتي الإشارة إلىٰ أن بعض الرواة آفته أنه يركب الأسانيد علىٰ المتون.

فإذا ضعف الحديث بأسانيده المعروفة في كتب الأمهات وعرف واشتهر عند الأئمة مخرجه وطريقه فإنه لا يتقوىٰ بالغرائب الموجودة في مثل هذه الكتب، فليست العبرة بكثرة الأسانيد ولكن العبرة بشهرة الإسناد ومعرفة أهل العلم له.

الخامسة:

«الشذوذ والتفرد يحصل بمخالفة الراوي الثقة لمن هو أوثق منه، ويحصل أيضًا بتفرده بزيادةٍ إذا كان ممن لا يحتمل تفرده بها، وذلك لكونه ممن لا يعتمد عليه في حفظه، بخلاف الثقات الأثبات، فإن تفردهم قليل ومقبول».

الشذوذ والتفرد هو: أن ينفرد الراوي عن غيره من الرواة في حديث واحد فيأتي بزيادة لم يأت بها من رواه سواء في المتن أو الإسناد سواء خالف الثقات أو لم يخالف.

وبعضهم عبَّر بالراوي «الثقة» وبعضهم عبَّر «بالصدوق»، والمراد أنه لم يبلغ درجة الثقات الأثبات أو الشيوخ ممن يقبل تفردهم للاعتماد علىٰ حفظهم.

السادسة:

«المرسل عند جمهور المتقدمين هو الإسناد الذي سقط منه راوٍ فأكثر، من أوله الإسناد أو وسطه أو آخره. فالأصل أن الإرسال يضعف الحديث، ولكن ليس في كل الأحوال، فهو تارة يكون علة يضعف الحديث بسببه وتارة لا يكون علة».

وذلك وفق القاعدة التي سبقت في جمع أحاديث الرجل ومعرفة ما حفظ منها وما لم يحفظ.

فهم مثلا يصححون مراسيل إبراهيم النخعي لأن الغالب عليها الصحة ولم يستثن ابن معين إلا حديثين: حديث «من قهقه في صلاته فليعد» وحديث تاجر البحرين.

فالنخعي من أعلم الناس بعبدالله بن مسعود وبرأيه وفتياه، قد أخذ ذلك عن أخواله علقمة والأسود وعبدالرحمن بن يزيد وغيرهم من كبار أصحاب عبدالله، وهو القائل: إذا قلت لكم: قال عبدالله بن مسعود فهو عن جماعة من أصحابه عنه، وإذا سمعته من رجل واحد سمَّيته لكم[(١)].

(١) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٠).

ومن أمثلة ذلك:

أنهم يصححون ما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، هذا علىٰ القول بأنها منقطعة أو مرسلة، فقد ادعىٰ ابن حبان أن هذه الرواية منقطعة أو مرسلة، فإنه قال: إن كان جده الأعلىٰ هو عبدالله بن عمرو فشعيب لم يلق عبدالله فالخبر منقطع، وإن أراد جده الأدنىٰ فهو محمد بن عبدالله وهو لا صحبة له فالخبر مرسل.

لكن أئمة النقاد يرون صحتها، وثبت في بعض طرق هذه الرواية التصريح بالسماع. يقول البخاري: رأيت عليّا وأحمد والحميدي وإسحاق يحتجون به، قيل: فمن تكلم فيه ماذا يقول؟ قال: يقولون: أكثر عمرو بن شعيب ونحو هذا.

ومن ذلك حديث أبي عبيدة ابن عبدالله بن مسعود فأبو عبيدة لم يسمع من أبيه، ولكن صحح الأئمة المتقدمون حديثه قال الدارقطني: لما رواه أبو عبيدة ابن عبدالله ابن مسعود عن أبيه بالسند الصحيح الذي لا مطعن فيه ولا تأويل عليه، وأبو عبيدة أعلم بحديث أبيه وبمذهبه وفتياه انتهىٰ[(١)]، وقد حَسَّنَ روايته عن أبيه وخرّج له الجماعة واتُفق علىٰ توثيقه، ولا يعرف له عن أبيه حديث منكر، وروايته عن أبيه صحيحة لأنه حدث عن ثقات أبيه قال ابن المديني في حديث رواه أبو عبيدة عن أبيه: ولكنه حديث ثبت. وقال يعقوب بن شيبة السدوسي: إنما استجاز أصحابنا إدخال أحاديث أبي عبيدة في المسند، وذلك لأنه لم يأت بحديث منكر، فهو لم يحمل عن أبيه إلا ما كان صحيحا.

والترمذي حسن حديثه، والصواب أنه صحيح.

---

(١) السنن (٣/ ١٧٣).

وقال البيهقي عن حديث رواه أبو عبيدة عن أبيه: وهو مرسل جيد.

وقد يوجد من الرواة مَنْ حديثه محمول علىٰ الانقطاع ولو قال: عن أبيه، مثال ذلك: ما رواه محمد بن طلحة بن مُصرِّف عن أبيه، فقد خرج له الشيخان وأثنىٰ عليه أهل العلم، ولكن تُكُلِّم في حفظه وضبطه، فمنهم من وثقه كأحمد ويحيىٰ بن معين والعجلي وأبو زرعة، وتكلم فيه بعضهم. والأقرب والله أعلم أنه صدوق، وإنما ذكرت ذلك لأنه قد أنكر عليه أهل العلم روايته عن أبيه فهو يقول: إن إدراكه لأبيه كالحلم. فهو لم يسمع من أبيه، وقد روىٰ عن أبيه، قال عفان: روىٰ عن أبيه والناس يكذبونه، ولكن من يجرؤ علىٰ الكلام فيه. وبعضهم قال: لم يقل: حدثنا.

السابعة:

«إن أقوال الأئمة النقاد الكبار الأثبات المتقدمين لا تحتاج إلىٰ دليل لسعة علمهم ومرويهم وطول باعهم في معرفة الأسانيد والرجال وتمكنهم من هذه الصنعة فهي مقدمة علىٰ أقوال من جاء بعدهم، وتقليدهم إذا لم يختلفوا أسلم وإذا اختلفوا فبالترجيح بينهم».

فهم أرباب هذه الصنعة وتمكنهم منها كتمكن الصيرفي من معرفة الدينار الصحيح من البهرج دون أن يضعه علىٰ النار، فلا يُسأل علىٰ ذلك دليلا.

فالحفاظ منهم علماء كبار وأئمة ثقات ولكنهم لا يتميزون بالصناعة الحديثية مثل وكيع وغيره، ومنهم من له علم بالصناعة الحديثية والجرح والتعديل كابن مهدي والقطان وغيرهم.

ثانيًا: قواعد أخرى متفرقة وبعضها تابع لما سبق:

الثامنة:

المراسيل أقسام ثلاثة:

١- مراسيل كبار التابعين كعروة والنخعي والشعبي وابن المسيب فهذه أثنىٰ عليها الحفاظ، ومراسيل الشعبي في الغالب صحيحة أثنىٰ عليها العجلي وأبو داود وقدم مراسيله علىٰ مراسيل إبراهيم النخعي، بينما خالف يحيىٰ بن معين فقدم مراسيل إبراهيم علىٰ الشعبي، والشعبي من كبار الحفاظ وكان لا يحدث إلا عن ثقة.

٢- مراسيل الطبقة الوسطىٰ من التابعين كطاووس وغيره، لم يتكلموا فيها ولم يثنوا عليها.

٣- مراسيل الطبقة الصغرىٰ كأبي العالية والحسن والزهري فلهم فيها كلام في تضعيفها.

التاسعة:

من الأئمة من اشتُهر أنه لا يروي إلا عن ثقة، فإذا روىٰ عن راوٍ لم يشتهر ولم يوثق فروايته عنه تقوية له خاصة إذا لم يُتكلم في حفظه وضبطه.

مثل: محمد ابن سيرين وإبراهيم النخعي والشعبي والزهري -إذا سمّىٰ من حدث عنه- وبكير بن عبدالله الأشج وشعبة ومالك بن أنس ويحيىٰ بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي وأحمد بن حنبل وابن المديني وأبو زرعة فالأئمة المشهورين ممن لا يروي إلا عن ثقة روايته عن شخص تقويه له، أما إذا كان يروي عن الثقة وغيره وعن الضعفاء ويكثر فهذا لا يتقوىٰ.

العاشرة:

مما يتقوىٰ به الراوي أن يروي عنه صحابي، كالصحابة إذا رووا عن التابعين كأبي سعيد الخدري فإنه روىٰ عن مروان بن الحكم.

الحادية عشرة:

الأحاديث التي تستنكر علىٰ الحافظ وتضعفه أنواع:

- إذا كانت شديدة النكارة دلت علىٰ ضعف الراوي.
- إذا كانت كثيرة دلت علىٰ ضعف الراوي،

فينظر إلىٰ كثرة ما روىٰ وبجانبه ما روي عنه مستنكرًا.

فشبابة بن سوار روىٰ عن شعبة فقط أكثر من ألف حديث.

فلو كان الراوي له أحاديث عدة أخطأ في أكثرها أو بعضها ولكنه كثير بالنسبة لما يرويه فهنا يقال بضعفه.

أو كان خطؤه قليلا لكنه كبير فهذا أيضا يضعفه، ولو كانت أحاديثه كثيرة كما في حديث فيه ذكر التسمية في التحيات، رواه أيمن. قال الدارقطني: هذا يسقط مئات الأحاديث.

الثانية عشرة:

الخطأ في المتن أشد من الخطأ الذي يكون في الإسناد.

الثالثة عشرة:

الخطأ في الإسناد درجات:

- تصحيف في اسم الراوي، فشعبة علىٰ جلالته وقع هذا التصحيف منه.

مثاله: أبو الطفيل عامر بن واثلة صحفه بعضهم إلىٰ عمرو.

- زيادة راو في الإسناد أو حذف وهذا أشد من الأول.

- أن يزاد أكثر من راو أو يركب إسناد علىٰ آخر أو يقلب أو يخطأ في أكثر رواه الحديث. وهذه الأقسام متفاوتة.

الرابعة عشرة:

الخطأ في المتن أنواع:

- تصحيف كلمة في المتن ويقع من الحفاظ.

- إنقاص أو زيادة كلمة أو يرويه بالمعنىٰ ويخطئ.

مثاله: ما أخطأ فيه شعيب في روايته عن ابن المنكدر عن جابر؛ حيث روىٰ الحديث بمعنىٰ يفيد النسخ وهو حديث: كان آخر الأمرين من رسول الله ﷺ ترك الوضوء مما مست النار.

والصحيح ما رواه جماعة عن ابن المنكدر عن جابر أن النبي ﷺ أكل مما مست النار ثم توضأ وصلىٰ الظهر، ثُمَّ لَمَّا حضرت صلاة العصر أكل ولم يتوضأ وصَلَّىٰ العصر.

الخامسة عشرة:

المدلسون لهم أحوال:

١- المكثر من التدليس، فلابد من التصريح بالتحديث.

٢- غير مكثر، كقتادة والزهري والأعمش علىٰ الراجح والثوري وابن عيينة وأبي إسحاق.

فأمثال هؤلاء: الأصل في حديثهم السماع والاتصال إذا كان من رووا

عنهم معروفون بالرواية عنهم، ومن جمع الطرق علم بوجود الواسطة، وكذا كون المتن غير مخالف، ولذا الشيخان خرجا لهؤلاء في الصحيح.

السادسة عشرة:

من منهج ابن حبان:

- أن المختلط يضعفه ولا يذهب إلىٰ التمييز، دل علىٰ ذلك كلامه في حق المسعودي وفي حق عارم -محمد بن الفضل السدوسي- مع أن حديثه متميز.

- تضعيف من وصف ببدعة. كحريز ضعفه ابن حبان.

- توثيقه لمن لم يجرح.

السابعة عشرة:

الراجح: عند ابن المديني وأبي حاتم وأحمد والبخاري وغيرهم أنه لابد من ثبوت اللقيا بين الراوي ومن روىٰ عنه، وذهب مسلم إلىٰ الاكتفاء بالمعاصرة مع إمكان اللقيا.

الثامنة عشرة:

الرواة ثلاثة:

- ثقة بالاتفاق في كل أحواله، فلا يحتاج إلىٰ تتبع.

- ضعيف باتفاق في كل أحواله، فلا يحتاج إلىٰ تتبع.

- بين هذا وهذا، فهذا يتتبع، ينظر: ابن عدي في «الكامل»، والعقيلي، والذهبي في «الميزان»، وينظر: في «العلل» للأئمة.

التاسعة عشرة:

قال الدارقطني: وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان راويه عدلًا مشهورًا، أو رجل قد ارتفع اسم الجهالة عنه، وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعدًا، فإذا كان هذه صفته ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفًا[1]. ونقل ذلك الذهبي عن الجمهور، ونص علىٰ ذلك الذهلي.

العشرون:

إذا صحح الإمام حديثًا انفرد به رجل لا يعرف حاله، فإن التصحيح يعتبر توثيقًا له؛ مثاله:

حديث خرّجه أبو داود من طريق أبي قلابة عن عمرو بن بجدان عن أبي ذر «الصعيد الطيب وضوء المسلم . . .»، صححه الترمذي وأعله ابن القطان بجهاله: عمرو بن بجدان، وردَّ عليه ابن دقيق بأن تصحيح الترمذي توثيق.

ومثله حديث خرّجه الخمسة عن الزهري عن أبي الأحوص عن أبي ذر: أن النبي ﷺ قال: «**إذا قام أحدكم في الصلاة فلا يمسح الحصىٰ، فإن الرحمة تواجهه**» صححه الترمذي. وأبو الأحوص لم يعرف بجرح ولا تعديل؛ فتصحيح الترمذي توثيق.

ومثله حديث خرّجه الترمذي من طريق الزهري عن نبهان مولىٰ أم سلمة عن أم سلمة في قوله: «أعمياوان أنتما». نبهان لم يرو عنه إلا الزهري. صححه الترمذي، وهو توثيق له.

---

(١) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٤).

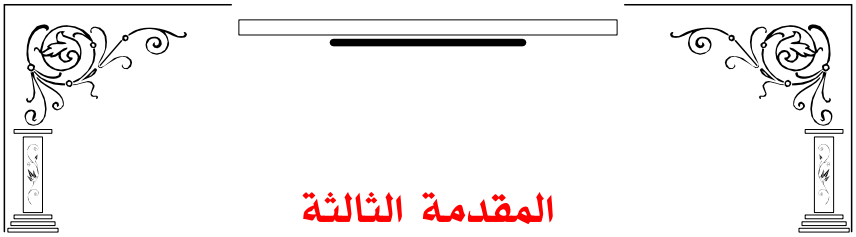

المقدمة الثالثة

فوائد عامة

فائدة: أبو حاتم الرازي شديد الحكم علىٰ الرجال فكلمة صدوق عنده تساوي ثقة عند غيره أو أكثر، نَبَّهَ علىٰ ذلك الذهبي وابن تيمية وغيرهم، فقد قال عن مسلم: صدوق، وكذا عن الشافعي. وعن الوليد بن مسلم: صالح. وعن عبدالرزاق: يكتب حديث ولا يحتج به.

فائدة: من يقال فيه: منكر الحديث ليس كمن يقال فيه: روىٰ أحاديث منكرة، لأن منكر الحديث وصف في الرجل يستحق به الترك لحديثه، والعبارة الأخرىٰ تقتضي أنه وقع له في حين لا دائمًا. نصب الراية (١/ ١٧٩).

فائدة: أبو وائل شقيق بن سلمة الأسدي من أهل العلم الكبار يروي عن ابن مسعود كثيرًا.

فائدة: مسروق خرج له الجماعة يقال: مسروق بن الأجدع، فغير عمر رضي الله عنه اسمه إلىٰ مسروق بن عبدالرحمن وقال: الأجدع شيطان.

فائدة: حميد بن أبي حميد الطويل ثقة مكثر عن أنس وقد تكلم فيه من حيث التدليس ولم يذكر أنه دلس إلا عن أنس. فروايته عن أنس صحيحه دلسها عن ثابت البناني وهو ثقة حافظ.

فائدة: هشيم بن بشير الواسطي ت ١٨٣ قد خرج له جماعة من كبار الحفاظ واتفق علىٰ توثيقه وحديثه في الصحيحين وتكلم في تدليسه -أحيانًا يدلس-.

وقد بين هو ذلك فقال مرة: هل دلست عليكم . . .

والذي يبدو أن هشيما ما فعله إلا في مجلس واحد، فالأصل في حديثه أنه محمول علىٰ السماع ولو عنعن، فالغالب علىٰ حديثه الاستقامة، فإذا كان شيخه الزهري فإنه إنما سمع من الزهري في مجلس واحد وما كتب عنه ضاع ففيه ضعف عن الزهري وهو عنه مقل.

فائدة: محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلىٰ الأنصاري أبو عبدالرحمن ت/١٤٨ أخرج له أصحاب السنن دون الشيخين، ويكاد الحفاظ يتفقون علىٰ سوء حفظه وعدم الاحتجاج بما تفرد به، مع أنه كما قال زائدة بن قدامة: أفقه أهل الدنيا في زمانه.

وهو معروف بعدله في القضاء. قال أبو حاتم: شغله القضاء. كما حصل لشريك بن عبدالله: تغير حفظه لما ولي القضاء. وكذا حفص بن غياث القديم أصح، تكلم فيه كبار الحفاظ، ولم يقوه إلا العجلي قال: كان صادقًا جائز الحديث، ولا شك أنه لا يحتج به، وله أحاديث استنكرت عليه وخالف فيها الحفاظ.

فائدة: الحجاج بن أرطأة فإنه مشهور بالتدليس ويحدث عن قوم لم يلقهم، عد سبعة عشر أو بضعة عشر روىٰ عنهم ثم زعم أنه لم يلقهم، تركه ابن عيينة ويحيىٰ بن سعيد وعيسىٰ ابن يونس ويحيىٰ بن معين[(١)].

فائدة: جابر بن يزيد الجعفي ضعيف ولا يكتب حديثه تركه يحيىٰ بن معين، وأما شعبة والثوري فأثنوا علىٰ حديثه، وأما من أتىٰ بعده كأحمد ويحيىٰ القطان وابن معين فلهم فيه كلام، فوصفه بعضهم بالكذب وبعضهم بالرجعة -رجعة علي رضي الله عنه إلىٰ الدنيا-.

---

(١) سنن الدارقطني (٣/ ١٧٥).

والظاهر أن هذه البدعة لم تكن قد استحكمت به، ثم تطورت وبدأ يذكر البواطيل فقال: عندي عشرة آلاف باب من أبوب العلم لم أحدث بها أحدا، وقال سقاني جعفر الباقر فحفظت أربعين ألف حديث. فلعل الثناء عليه قبل استحكام بدعته، والرافضة معروفون بالكذب، فهو متروك وليس بشيء.

فائدة: عبدالله بن عبدالرحمن المسعودي ت ١٦٠ -نسبة لابن مسعود رضي الله عنه- خرج له أصحاب السنن، وقد روىٰ له البخاري في صحيحه، اتفق أهل العلم علىٰ توثيقه كأحمد وابن المديني وابن معين ولكنه رحمه الله اختلط.

أما ابن حبان فيرىٰ عدم قبول حديثه، وابن القطان الفاسي قال: الغالب عدم تمييز صحيح حديثه من سقيمه، لكن الحفاظ وثقوه، وأما التمييز فهو معلوم عند أهل العلم:

- فذكر أحمد أن عاصم بن بهدلة والطيالسي وابن مهدي ويحيىٰ بن سعيد القطان حدثوا عنه بعد الاختلاط.

- وأن أبا نعيم والقاسم بن عبد الرحمن ووكيعًا سمعوا منه قبل الاختلاط.

- فمن سمع منه في الكوفة والبصرة فسماعه جيد.

- وقد ضبطت السنة بما قبل ١٥٧هـ، وأما بعدها فقد تكلم عليه فيما رواه عنه الأعمش وعاصم وسلمة بن كهيل وغيرهم.

فائدة: عطية بن سعد العوفي: اختلف في توثيقه: وثقه ابن معين وصحح له ابن خزيمة وحسن له الحافظ والجمهور علىٰ تضعيفه وهو الراجح.

فائدة: صالح مولىٰ التوأمة: ماحدث به قبل الاختلاط فيقبل.

فائدة: محمد بن عمر الواقدي في المغازي والسير روايته قوية ويستشهد

به قال ابن تيمية: يعتبر به في التاريخ. وقال ابن كثير: صدوق في المغازي والسير.

وأما غير المغازي والسير فلا يكتب حديثه.

فائدة: تحسين الترمذي: تضعيف، والغريب: أضعف.

فائدة: أبو داود سليمان بن داود بن الجارود الطيالسي البصري ت٢٠٤ علق له البخاري وخرج له مسلم وبقية أصحاب الستة ثقة بالاتفاق قال ابن المديني: ما رأينا أحفظ منه- ولكن رحمه الله كان يعتمد علىٰ حفظه فيقع في شيء من الخطأ ولذلك هناك أحاديث أنكرت عليه -حديثه في الدرجة العليا من الصحة-.

فائدة: شعبة: يتميز بما يلي:

- أنه لا يروي إلا عن الثقات غالبًا، ومن النادر ما روىٰ عن جابر بن يزيد الجعفي.

- لا يحمل عن شيوخه إلا ما صرحوا فيه بالتحديث. ومثله: يحيىٰ بن سعيد القطان تلميذ شعبة.

- وصف بالخطأ في أسماء بعض الرواة وذلك بسبب اهتمامه بحفظ الحديث.

فائدة: سعد بن إبراهيم بن عبدالرحمن بن عوف من صغار التابعين، لم يسمع من أحد من الصحابة ورأىٰ بعضهم، سمع من أبي عبيدة بن عبدالله بن مسعود وسلمة بن عبدالرحمن كان فقيهًا قاضيًا وهو بالاتفاق ثقة -أحمد والنسائي وابن معين-، ولعل مالك لم يرو عنه لأنه لم يحدث بالمدينة.

فائدة: أبو عبيدة بن عبدالله بن مسعود خرج له الجماعة واختلف في اسمه فقيل: عامر -ذكره مسلم- وقيل: لا يعرف -ذكره الترمذي-.

قال الشيخ عبدالله السعد: لا اعرف لاسمه ذكر في الأسانيد، ولعل اسمه هو كنيته ومسلم لم يذكر دليلًا علىٰ هذه التسمية.

هناك شبه اتفاق من الحفاظ علىٰ توثيقه -ابن سعد والعجلي وابن حبان-.

قال البخاري عنه: هو كثير الغلط. وهذا جرح نسبي.

والبخاري ومسلم احتجا به في صحيحهما.

ومع أنه لم يسمع من أبيه قيل عنه: لا يعرف عنه حديث منكر عن أبيه ولم يسمع من أبيه شيئًا، وهو أشهر من أخيه عبدالرحمن في العلم والرواية، وكان أبو عبيدة يفضل علىٰ أخيه.

قال شعبة والترمذي وغيرهم من كبار الحفاظ: إنه لم يسمع من أبيه.

وقد وقع في بعض الأسانيد سماعه من أبيه لكن هذا لا يصح أنكره شعبة وأبو حاتم الرازي.

فائدة: عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي: من كبار الحفاظ (ت ٢٢٥هـ)، وله الكتاب المعروف «سنن الدارمي»، وكلامه علىٰ فقه الأحاديث أكثر من كلامه علىٰ صحة الأحاديث، وباب الحيض عنده (٨٠ صفحة) أكثر من غيره، بكىٰ البخاري لما علم بوفاته.

وخرج له مسلم والترمذي وأبو داود، وأثنىٰ عليه ابن تيمية حيث ابتدأ كتابه بما يتعلق بنبوة الرسول ﷺ.

فائدة: نافع أكثر من روىٰ عن ابن عمر، وقد خالف سالمًا في بعض الأحاديث، والصحيح: أنه ينظر فيمن حفظ وزاد.

فائدة: كتاب عمرو بن حزم صحيح، وهو كتاب في الصدقات والديات وغيرها.

فائدة: قتادة لا يروي عن صحابي إلا عن أنس، واختلف في سماعه من عبد الله بن سرجس؛ ففي رواية عن أحمد: لم يسمع، وفي رواية عنه -وهو قول ابن المديني وأبوحاتم-: سمع، هذا مع العلم أنه معاصر له، ولكن إذا عنعن فهو مدلس وهذه مشكلة فيمن لم يعرف بالرواية عنه.

فائدة: قال علي بن المديني وأحمد: حديث بهز بن حكيم، عن أبيه عن جده صحيح[(١)].

فائدة: قاعدة ابن القطان: توثيق عاصم بن ضمرة، وعدم التعليل بالوقف والرفع[(٢)].

فائدة: قال يحيىٰ بن معين: أسامة وعبد الله وعبد الرحمن أولاد زيد بن أسلم إخوة، وليس حديثهم بشيء[(٣)]. وكان أحمد وابن المديني يوثقون عبد الله[(٤)].

فائدة: قال ابن أبي حاتم: محمد بن عبد العزيز بن عمرو بن عبد الرحمن بن عوف . . . سألت أبي عنه، فقال: هم ثلاثة إخوة: محمد بن عبد العزيز، وعبد الله بن عبد العزيز، وعمر بن عبد العزيز، وهم ضعفاء في الحديث ليس لهم حديث مستقيم.

فائدة: سماع الحسن من سَمُرة: قال ابن القيم: وقد صحّ سماع الحسن من سمره، وغاية هذا أنه كتاب، ولم تزل الأمة تعمل بالكتب قديمًا وحديثًا،

---

(١) زاد المعاد (١/ ٤٥).

(٢) تلخيص الحبير (٢/ ١٦٦).

(٣) تهذيب التهذيب (١/ ٢٠٧).

(٤) سنن البيهقي (١/ ٣٨٥).

وأجمع الصحابة علىٰ العمل بالكتب، وكذلك الخلفاء من بعدهم، وليس اعتماد الناس في العلم إلا علىٰ الكتب، فإن لم يعمل بما فيها تعطلت الشريعة . . . إلخ[(١)].

وفي المسألة أقوال:

القول الأول: صحح سماعه مطلقًا كابن المديني، وأخذ بحديث: «من قتل عبده قتلناه»، نقل عنه ذلك البخاري في التاريخ الكبير[(٢)]، ونقل الترمذي عن البخاري أن عليًّا يصحح ذلك، والظاهر أنه اختيار الترمذي، فقد صحح ذلك في عدد من المواضع في كتابه، واختاره الحاكم أيضًا.

القول الثاني: لم يسمع مطلقًا، قاله شعبة. وقال يحيىٰ بن سعيد القطان: سمعنا أنها من كتاب. وكذا قال ابن معين: هو كتاب، وقال -أيضًا-: لم يسمع من سمرة حرفًا قط. وكذا قال أبو حاتم بن حبان. وكذا قال ابن حزم. وقال ابن معين: الحسن لم يلق سمرة.

القول الثالث: لم يسمع منه إلا حديث العقيقة، وقد صَحَّ ذلك من رواية البخاري وأحمد.

عن ابن سيرين أنه أمر حبيب بن الشهيد يسأل الحسن: ممن سمع حديث العقيقة؟ فسأله، فقال: سمعته من سمرة. وكذا قال النسائي: كتاب، إلاّ حديث العقيقة. قال البيهقي: أكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن من سمرة غير حديث العقيقة. وكذا قال البزار والدارقطني وعبد الحق والمنذري.

وهناك قول رابع وإن كان راجعًا إلىٰ الثالث: صحّ في العقيقة والمثلة، حديث «نهىٰ عن المثلة» أخرجه أحمد وأبو داود، وصرح فيها الحسن بالتحديث.

---

(١) إعلام الموقعين (٢/ ١٤٤).

(٢) (٢/ ٩٠).

قال البزار في آخر ترجمة سعيد بن المسيب عن أبي هريرة: والحسن سمع من سمرة حديث العقيقة، ثم رغب عن السماع عنه، ولما رجع إلىٰ ولده أخرجوا له صحيفة سمعوها من أبيهم فكان يرويها من غير أن يخبر بالسماع، لأنه لم يسمعها منه[١].

فائدة: قال ابن القطان: وقد وجدنا لابن حزم في «كتابه» كثيرًا من ذلك - أي تسمية الرجل وهو غيره-، مثل تفسيره حماد بأنه: ابن زيد، ويكون ابن سلمة، والراوي عنه موسىٰ بن إسماعيل. وتفسيره شيبان بأنه: ابن فروخ، وإنما هو النحوي، وهو قبيح فإن طبقتهما ليست واحدة، وتفسير داود عن الشعبي بأنه الطائي، وإنما هو ابن أبي هند، ومثل هذا كثير قد بيناه، وضمَّنّاه بابًا مفردًا فيما نظرنا به معه كتاب المحلىٰ[٢].

فائدة: قال أبو داود: شيوخ حريز ثقات كلهم[٣].

فائدة: بندار هو: محمد بشار، وغندر هو: محمد بن جعفر.

فائدة: عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده: عمرو له ثلاثة أجداد: محمد وعبد الله وعمرو بن العاص. وقد ثبت عند الدارقطني بسند صحيح سماع عمرو من أبيه شعيب وسماع شعيب من جده عبد الله.

ذكر ذلك البخاري -أي صحة السماع- ونقله عن ابن المديني وأحمد والحميدي وإسحاق بن راهويه، وأما يحيىٰ بن سعيد فوهّاه، وكذا ضعفها ابن حزم، وقال: صحيفة لا تصح[٤].

---

(١) «نصب الراية» ١/ ٨٩-٩٠ والترمذي حديث (١٨٢).

(٢) نصب الراية (٤/ ١٧٨).

(٣) تخريج «المسند» (٢٨/ ٤٢٦).

(٤) نصب الراية (١/ ٥٨-٥٩).

فائدة: حديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ: حكىٰ علي بن خشرم قال: قال لنا وكيع: أي الإسنادين أحب إليكم: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو: سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله؟ فقلنا: الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، فقال: يا سبحان الله! الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ، وسفيان فقيه، ومنصور فقيه، وإبراهيم فقيه، وعلقمة فقيه، وحديث يتداوله الفقهاء، خير من أن يتداوله الشيوخ(١).

فائدة: قال الدارقطني: تجنب تدليس ابن جريج، فإنه قبيح التدليس، لا يدلس إلا فيما سمعه من مجروح مثل إبراهيم بن أبي يحيىٰ، وموسىٰ بن عبيدة وغيرهما، وأما ابن عيينة فكان يدلس عن الثقات أهـ. وقال يحيىٰ بن سعيد: كان ابن جريج صدوقًا، فإذا قال: حدثني، فهو سماع، وإذا قال: أخبرني، فهو قراءة، وإذا قال: قال، فهو شبه الريح(٢).

فائدة: قال الدارقطني: نا أحمد بن محمد بن سعيد ثنا إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن سالم السلولي أبو سالم قال: سمعت أبي، قال: سمعت وكيعًا يقول: أهل العلم يكتبون ما لهم وما عليهم وأهل الأهواء لا يكتبون إلا ما لهم(٣).

(١) «الاعتبار» للحازمي (٧٣-٧٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٦/ ٤٠٤-٤٠٥).

(٣) سنن الدارقطني (١/ ٢٦).

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	٥
المقدمة الأولى	٧
المقدمة الثانية	١٠
أولًا: قواعد منهجية عند المتقدمين في الحكم على الأحاديث والأسانيد والرجال	١٠
ثانيًا: قواعد أخرى متفرقة وبعضها تابع لما سبق	١٧
المقدمة الثالثة	٢٢
فوائد عامة	٢٢